المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

حصاد لأهم أوراق "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"
خـــــلال شهـــــــر أكتوبـــــــر 2024

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

حصـاد الشهـــر
02 نوفمبـر 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

حصاد لأهم أوراق "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"

خلال شهر أكتوبر 2024

حصـاد الشهــر

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

02 نوفمبر 2024

أصدر المركز الليبي للدراسات الأمنية والسياسية مجموعة من الأوراق الهامة خلال شهر أكتوبر 2024 رصد وحلل وقام بقراءة أهم الملفات المتنوعه بين السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، ونظرا لاستراتيجية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في الاهتمام بملف الأمن القومي ومهدداته وكذلك التطورات السياسية والاقتصادية والدولية وعلاقتها المباشرة والاستراتيجية بأمن ليبيا القومي رصدنا في أوراق الشهر المنصرم أهم الملفات ذات العلاقة سواء ما يخص حالة الجمود السياسي التي ضربت أركان المشهد الليبي، أو ملفات الفساد التي ضربت منظومة الأمن الدوائي وغيرها من الأوراق التي تنوعت بين قراءة تحليلية وأبعاد موقف وتقديرات، لتؤكد أن المشهد في ليبيا لازال معقدا ويزداد ضبابية وسيولة سياسية مع ذهاب الأطراف المحلية نحو مصالحها على حساب مصلحة البلاد وأمنها القومي.

ونستعرض في هذا الحصاد الشهري أهم الأوراق التي نشرها المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية وما ورد بها من توصيات أو قراءات بهدف أن تلهم القارئ بخلاصة ما توصلت له وحدات المركز البحثية من قراءة دقيقة واستشرافية للمشهد وما يترتب عليه مستقبلا.

1- حالة الجمود السياسي في المشهد الليبي

ومن الأوراق الهامة والمركزة التي تناولها المركز الليبي ضمن أبحاثه الشهرية ورقة بعنوان: "**حالة جمود سياسي في المشهد.. هل تَراجع الدعم والاهتمام الدولي بأزمات ليبيا ومستقبلها؟**"، نشرت بتاريخ 15 أكتوبر 2024، وتناولت حالة الجمود السياسي التي ضربت المشهد السياسي في ليبيا وأن هذه الحالة متواصلة وتزداد صلابتها كل يوم، مع تعنت وتقاعس وتلاسن الأطراف المحلية، واستمرار تصفية الحسابات على حساب الدولة وسيادتها وأمنها القومي.

ورصدت الورقة أنه لا حديث جدي الآن عن العملية الانتخابية وتفاصيلها من قوانين انتخابية توافقية، أو خطة واضحة لدى المنوط بهم الأمر للمضي ولو خطوة تجاه الانتخابات، وأن هذه الحالة جاءت

متزامنة مع حالة فوضى دولية، وتعثر للخطى من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التعاطي مع تفاصيل الأزمة الليبية، بل وضعفت حتى حالة الزخم التي من المفترض تقوم بها القوى الدولية من أجل الدفع نحو توافقات حقيقية وتسوية سياسية واضحة وصامدة وصولا لقوانين انتخابية توافقية، ثم إجراء الانتخابات وتجديد شرعية الأجسام المتهالكة والفاقدة جميعها لمددها القانونية. وأشارت الورقة البحثية إلى أن الحراك الدولي المخجل من قبل السفراء والبعثة الأممية ينتهج نفس الاستراتيجيات الفاشلة في التعامل مع الأطراف المحلية سواء بتطبيقه سياسة الترضية أو المحاصصة أو التنازلات، ما جعل الأطراف الليبية شرقا وغربا تتلاعب بالدور الدولي وتدعمه فقط عندما يكون في صالحها، وهو ما أضعف الدور الدولي الذي يبدو أنه منشغل حاليا عن الملف الليبي الذي تراجع في أجندة الاهتمامات العالمية، نظرا لما يمر به العالم والمنطقة من حروب وشيكة بين قوى دولية كبرى. وطرح المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية خلال ورقته بعض السيناريوهات التي يمكن أن تكون عليها الدولة الليبية حال استمرت حالة الجمود، ومنها:

- سيناريو تسوية سياسية منتقصة
- سيناريو استمرار الصدام والأمر الواقع
- سيناريو تحرك دولي قوي لفك الجمود
- سيناريو إجراء انتخابات خلال عام من الآن
- سيناريو الصدام المسلح

وخلصت الورقة إلى توصية بضرورة التحرك الدولي الجاد من أجل فك حالة الجمود السياسي الذي ضرب أركان الدولة الليبية، وجعلها دولة هشة لا أمن قومي فيها ولا سيادة ولا مقومات الدولة القوية، مؤكدة أن استقرار وقوة الدولة الليبية هو فقط ما سيفتح لها التعاون والاستثمار والاستفادة وأن انهيار الدولة الليبية بمفهوم " الدولة" ستنهار معه المصالح الاستراتيجية لهذه القوى، بل ستتحول البلاد إلى " بؤرة " قلق كبيرة مستمرة، خاصة على دول أوروبا المشاركة معها في الحدود البحرية، لذا الدفع نحو

استقرار ليبيا وسيادتها وتقوية أمنها القومي سيصب في مصلحة القوى الدولية سواء الأوروبية أو الغربية أو الاقليمية. **للاطلاع على الورقة البحثية كاملا، اضغط هنا:** https://2u.pw/wb2ftRI8

2- تنامي الدور الأميركي في ليبيا بعد فشل أوروبي وإقليمي

وفي ورقة بحثية أخرى جاءت تحت عنوان: **"زيارة "عقيلة صالح" وقبلها "بلقاسم حفتر" لواشنطن.. هل عادت أميركا بقوة لإدارة الملف الليبي واتجاهاته بعد فشل أوروبي وإقليمي؟"**، نشرت بتاريخ 17 أكتوبر 2024 تناولت وحدة الأبحاث والدراسات بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية تنامي الدور الأميركي حاليا في التعاطي معه المشهد في ليبيا، وذلك عبر رصدها وقراءتها لتداعيات وأهداف ونتائج الزيارات التي قام بها رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح إلى واشنطن وقبلها زيارة قام بها القابض على ملف الإعمار والصفقات الاستثمارية ومدير صندوق تنمية وإعمار ليبيا، بلقاسم خليفة حفتر.

وأكدت الورقة البحثية أن الأشهر القليلة الماضية شهدت اهتماما أميركيا واضحا بالقضية الليبية وحيثياتها والخطى البطيئة التي تتحرك بها ملفات التسوية والتوافق وحالة الجمود التي ضربت أركان المشهد العام في البلاد، وظهرت الدبلوماسية الأميركية، خاصة جانب القوة الناعمة منها، في أزمة المصرف المركزي الليبي الأخيرة، والتي قادت مفاوضات حل أزمته، الدبلوماسية الأميركية والمبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفان خوري تدعمها أطراف دولية على رأسها واشنطن التي تواجد مبعوثتها الخاص إلى ليبيا " ريتشارد نورلاند " بالقرب من قاعات التشاور والتفاوض الخاصة بحل أزمة المركزي الليبي.

ورصدت الورقة جانبا آخرا يؤكد عودة دور أميركي قوي للمشهد الليبي وهو الزيارات التي يقوم بها مسؤولون رفيعي المستوى، ذو بعد مخابراتي في الإدارة الأميركية للداخل الليبي، وإبلاغ الأطراف السياسية والعسكرية شرقا وغربا برؤية " واشنطن " تجاه التسوية والتوافق في ليبيا والدفع نحو

الانتخابات المرتقبة، وكذلك الزيارات التي استقبلتها العاصمة الأميركية لمسؤولين ليبيين سواء بدعوة رسمية من وزارة الخارجية، أو حتى طلب من المسؤولين الليبيين أو لقاء عابر ضمن قمة دولية.

وفي قراءتها للتفاصيل وتداعيات وصيرورة الزيارات التي نظمتها واشنطن لمسؤولين ليبيين ومنهم "عقيلة وبلقاسم حفتر "، أكدت الورقة أنه " مع الظهور الأميركي القوي والواضح بدأ الدور الأوروبي في تراجع واضح أيضا ، ليبدو أن وقته قد انتهى والفرص المتاحة له استنفذت، حتى بدأ المسؤولين في أوروبا يصرخون ويطالبون علانية بالعودة للملف الليبي وعدم إزاحة أوروبا من المشهد، ما يشير إلى أن واشنطن أطبقت سيطرتها على إدارة الملف الليبي وتفاصيله عبر مسؤولين أمريكان تولوا المشكل الليبي وهم: المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند، والثاني هو القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى ليبيا، جيرمي برنت، والشخصية الثالثة وهي تقوم بدور أممي لكنه يخدم بقوة الدور والرؤية الأميركية، وهي الدبلوماسية الأميركية والمبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفان خوري التي تتحرك بخطى تشبه جدا جميع المسؤولين الأمريكان بل وتدعم هذه الخطى بل وتلتقي بنفس الشخصيات التي مر بها "برنت".

خلاصة الورقة

وخلص المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية عبر ورقته البحثية أن " الحراك الأميركي المتسارع والواضح " يثبت أن الإدارة الأميركية بدأت تولي اهتماما خاصا للمشهد الليبي رغم انشغالاتها الكبرى، سواء في الانتخابات الرئاسية أو الحروب القريبة من حدودها أو تلك التي ورطت نفسها فيها، وذلك كونها أدركت أن الدور الأوروبي فشل تماما في إحكام السيطرة على الملف الليبي، وأن الأخير بدأ يشكل صداعا في المنطقة، ولابد أن يغلق هذا الملف ويعاد توزيع الأدوار فيه والنفوذ. **للاطلاع على الورقة البحثية كاملا، اضغط هنا:** https://n9.cl/8y635a

3- أزمة الأمن الدوائي وسرقة جرعات الكيماوي

ومن أهم الأوراق التي أصدرها المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ورقة بعنوان: **" الأمن الدوائي في ليبيا.. مرضي السرطان وغياب الكيماوي نموذجا "**.. نشرت بتاريخ 30 أكتوبر 2024 والتي تناولت أزمة منظومة الأمن الدوائي في ليبيا، والتي تكاد تكون منعدمة، مؤكدة أن القطاع الصحي برمته يفتقد لأقل الإمكانيات التي يتوافر معها هذا النوع من الأمن، ولعل أفواج المواطنين الليبيين الموزعة في مستشفيات مصر وتونس والأردن وتركيا وغيرها، من أدلة غياب المنظومة الصحية وفقد ثقة المواطن في مؤسسات الدولة الصحية.

وركزت الورقة البحثية المخصصة لموضوع غياب منظومة الأمن الدوائي في ليبيا، وهي أول ورقة بحثية معمقة تتناول هذا الملف باستفاضة وتفاصيل، على أزمة سرقة وغش العلاج الكيماوي وتداعيات ذلك على زيادة معاناة مرضى السرطان في البلاد كبارا وأطفالا.

وانطلقت ورقة المركز الليبي البحثية، والتي لاقت ردود فعل واسعة رسميا ومحليا، مما أوردته آخر الأرقام الرسمية الحديثة للبلاد من وصول عدد مرضى السرطان في ليبيا إلى أكثر من 22 ألف شخصا، أغلبهم من نوع سرطان الثدي والقولون، يتوزعون بين أطفال وكبار، (هذه إحصائية عرضت في يناير2024، لكن الأعداد الآن تجاوزت 25 ألف مصاب بينهم حوالي 8 آلاف طفل).

وتناول البحث محطات القطاع الصحي والدوائي في ليبيا وتوصل لانهيار تام للمنظومة مع غياب الحلول المستدامة واعتماد الحكومات المتعاقبة على الحلول الترقيعية والترميمية، مع عجز هذه الحكومات على مواجهة الفساد المستشري في قطاع الأدوية والصحة وسرقة جرعات الكيماوي، بل وتورط بعض وزراء ومسؤولي هذه الحكومات في عمليات الفساد نفسها. **واختمت الورقة البحثية بتقديم مجموعة من التوصيات والمطالبات، من أهمها:**

مطالبة النائب العام بسرعة فتح تحقيقات شاملة وعاجلة وشفافة في ملف استيراد الأدوية من الخارج بشكل عام ومساءلة الجهات المنوط بها هذا الأمر، ومعاقبة كل من تورط في أزمة نقص جرعات علاج الكيماوي لمرضى الأورام او تلاعب في استيرادها مخالفة للمواصفات القياسية.

ومطالبة وزارة الصحة في كلتا الحكومتين بتشكيل لجنة عاجلة ومتخصصة وذات مصداقية ومعها قانونيين ومراقبين لتقديم كشوفات دقيقة لأعداد مرضى الأورام في ليبيا، والتحقيق في ملفات الفساد التي كشفتها التقارير الحديثة عن استيراد جهاز الإمداد الطبي لأدوية غير صالحة لمرضى الأورام.

كما طالبت الورقة المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا بإصدار تقارير دقيقة، توضح أسباب انتشار أورام السرطان في البلاد، والكشف عن الأعداد الحقيقية للمرضى، سواء من يتعالجون في الداخل أو الخارج، وكذلك توضيح مستقبل مشروع " توطين العلاج بالداخل " الذي أطلقته الحكومة مؤخرا، وعقد المؤتمرات الدولية للبحث عن طرق واستراتيجيات لبناء منظومة " الأمن الدوائي ".

كما أوصت الورقة منظمات المجتمع المدني في ليبيا وكذلك المنظمات الحقوقية المحلية بضرورة تتبع قضايا الفساد في قطاع الصحة، ومنها الفساد في سرقة وغش أدوية مرضى الأورام، ومراقبة هذه الجهات وتقاريرها وتقديم تقارير دورية للجهات الصحية المحلية والدولية، للوقوف على الوضع الصحي في البلاد.

وتعهد " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية " في ختام بحثه بالقيام بدور المتابعة والمراقبة وتقديم التقارير والتوصيات السالفة لكل من يمكنه المساهمة في بناء منظومة الأمن الدوائي في ليبيا، وأنه سيشد على يد كل من يساهم في البناء، وسيلاحق كل من يسعى لهدم هذه المنظومة، وأنه لن يدخر جهدا في كشف ملفات الفساد في القطاع الصحي والدوائي، وتقديم تقارير وأوراق بحثية دورية لحث الجهات القضائية والنيابية والتشريعية والتنفيذية لملاحقة ومعاقبة المتورطين في ذلك. **للاطلاع على الورقة كاملا:** https://n9.cl/c5w07z

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info